المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/05/2014

Morocco has one of most active civil societies in Arab world, El Yazami

Rabat – Chairman of the National Council for Human Rights (CNDH), Driss El Yazami said, Saturday in Rabat, that Morocco has one of the most active civil societies in the Arab world thanks to the momentum of the new Constitution.

El Yazami who was speaking at a discussion meeting on the current situation in Morocco and the Arab world, organized by the Arab Research Human Studies Scientific Center said the number of active associations in Morocco exceeds 50,000.

Thanks to the dynamic of civil society, several issues were put on the agenda, such as the situation of women, the prohibition of the employment of girls as maids, child marriage, and the freedom of the press.

http://www.moroccoworldnews.com/2014/05/131381/morocco-has-one-of-most-active-civil-societies-in-arab-world-el-yazami/

حقوق الإنسان في المغرب تحت مجهر الأمم المتحدة

أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في بيان لها، أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي حلت أمس الاثنين بالمغرب في زيارة رسمية لأربعة أيام، بدعوة من الحكومة.

وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لاسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

وأوضح المصدر ذاته أن بيلاي ستجري، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع رئيس الحكومة، ووزراء الشؤون الخارجية والتعاون، والعدل والحريات، والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني.

وتأتي زيارة المفوضة الأممية استمرارا لانفتاح المغرب على المنظمات والهيئات الحقوقية الأممية، حيث سبق للمغرب قد استقبل في 2012 خوان ماندين، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب.

ومن المرتقب أن يستقبل المغرب كذلك، في غضون السنة الجارية، كلا من المقرر المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد.

وهناك أيضا اتصالات ومشاورات مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، من أجل تحديد موعد لزيارته للمغرب، إما في نهاية 2014 أو في مطلع 2015. كما وجه المغرب كذلك الدعوة للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والمتوقع أن تتم السنة المقبلة.

استعرض التحديات القانونية والمنهجية المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان

الصبار: ضرورة إتاحة الإمكانية للمواطنين من أجل التقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان

2014/5/13

أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نهاية الأسبوع المنصرم بالقاهرة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

ضرورة حسم علاقة النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان

وأوضح الصبار، في كلمة خلال افتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، أن طبيعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها «تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية».

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وهذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته ليجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقيا إن لم نقل تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا انه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية، إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين عبقما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

محمد الصبار

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات.

ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية.

وإلى أي حد يمكن أن يكون الميثاق العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ومن التحديات التي يمكن أيضا التفكير في اجرائها، يضيف الصبار، كيفية تطبيق الشرط التأويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي ينص على أنه «لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات» على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتطليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

تثمين إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان

وخلص الصبار إلى أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتوقع أن يشكل هذا المؤتمر الدولي «محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل بدون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان تبتغيها في مستوى تطلعات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية، ولم لا مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان».

وأكد أن الشبكة تثمن عاليا مبادرة عاهل البحرين، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الهادفة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بوصف المحكمة لبنة أساسية في بناء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ستطور بشكل جوهري آليات الإنصاف القضائي بشكل يكمل القضاء الوطني.

واوضح أن هذه المحكمة باعتبارها آلية أساسية في النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على مستوى الدول الأطراف في الجامعة العربية، ستمكن من توفير حماية متقدمة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، على غرار الأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان الأوربية، الإفريقية والأمريكية، وفي تكامل ضروري مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

> إلى أي حد يمكن أن يكون الميثاق العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان

وتابع أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان «تثمن عرض مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة، وتضع جميع إمكانياتها وقدراتها رهن إشارة المملكة، عند الاقتضاء، من أجل المساهمة في إخراج هذا المشروع الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود».

يذكر أنه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

وقررت القمة العادية لـ25 لجامعة الدول العربية المنعقدة بالكويت في مارس الماضي، الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتكليف اللجنة رفيعة المستوى للبت في المسائل المتعلقة بالمشروع وعرض الصياغة النهائية له على اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورة شتنبر 2014 لاعتماده.

وتنظم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) بالبحرين، على مدى يومين، بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، وبتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناقش جلسات عمل المؤتمر أوراق عمل تتعلق بالخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ومشروع النظام الأساسي للمحكمة، ودور كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان العربي في إنجاح ودعم عمل هذه المحكمة، ومسيرة الإصلاحات في جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

كما يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض تجارب المحاكم المماثلة، ومرئيات المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق الإنسان، وتحديد العلاقة بين هذه المحكمة والآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لعام 2013.

ويشارك في المؤتمر وفد من المغرب يضم مسؤولين وأعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعددا من الفاعلين الحقوقيين.

طنجة

تطوير أندية حقوق الإنسان على مستوى المؤسسات التعليمية والثقافية

3-2916

قالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطنجة - تطوان ، سلمى الطود، يوم السبت الماضي بمدينة البوغاز، إن إنشاء وتطوير أندية حقوق الإنسان والمواطنة على مستوى المؤسسات التعليمية والثقافية يعد محورا رئيسيا في عمل اللجنة الجهوية .

وأبرزت سلمى الطود، في كلمة لها بمناسبة انعقاد الدورة العادية السابعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطنجة - تطوان، أهمية هذه الجهود المبذولة في سياق تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وخاصة وسط الأجيال الصاعدة والشابة، وهو عنصر استراتيجي لتكريس هذه الحقوق وتعزيز المكتسبات التي تحققت في هذا المجال.

وأضافت أن اللجنة وتحقيقا لهذه الغايات، تعمل بنشاط على بلورة الشراكات التي تم عقدها في هذا السياق خاصة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وجامعة عبد المالك السعدي ، والمعهد الوطني للفنون الجميلة وجمعية أصدقاء السينما .

وأشارت سلمى الطود إلى أن اللجنة ستبذل، في الفترة المقبلة، المزيد من الجهود على مستوى القضايا المتعلقة بتطوير الاشتغال داخل المؤسسات الجامعية، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتدبير الاختلاف بين الطلبة لمواجهة تنامي ظاهرة العنف في الجامعات.

وعلى مستوى حماية حقوق الإنسان، تلقت اللجنة منذ الدورة العادية الأخيرة التي التأمت في يناير الماضي، حسب ذات المصدر، نحو 62 شكاية من المواطنين تهم قرارات العدالة (32 في المائة من الشكايات)، والحقوق الأساسية (23 في المائة) ، والهجرة (14 في المائة) والهشاشة (10 في المائة).

وقالت الطود إن اللجنة تعمل على دراسة مجموع الملفات التي تتوصل بها وتصنيفها وفق قاعدة بيانات جديدة وضعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعالجتها، مشيرة إلى ارتفاع عدد الشكايات التي تتوصل بها اللجنة، والتي لا تتوافق مواضيعها مع الاختصاصات الموكلة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان .

الصبار يستعرض بالمنامة التحديات القانونية والمنهجية المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان

3079/3

أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها

* محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة. وأوضح الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها "تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية".

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا أنه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشئة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات. ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

الجامعة العربية.. إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان نقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، أول أمس الأحد بالمنامة، أن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يمثل "نقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي".

وقال السيد العربي، في كلمة خلال حفل افتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، إن قضية حقوق الإنسان تشغل اهتماما بالغا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وإن هذه الأهمية تضاعفت في الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربي بعد سنوات من الإقصاء والتهميش الاجتماعي دفعت بالمواطنين للمطالبة بالإصلاح السياسي والاصلاح الديمقراطي، مشيرا الى أن العالم العربي يعيش مرحلة تحول فارقة في تاريخه الحديث، وتغيرات عميقة تقود مسيرتها الشعوب العربية المنطلقة إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على العدل والمساواة والديمقراطية والتكافل الاجتماعي، أي الحكم الرشيد، والذي لا يمكن أن يتحقق في غياب حماية واحترام حقوق الإنسان.

واشار إلى أن المنطقة العربية تشهد حاليا اهتماما غير مسبوق بقضايا حقوق الإنسان تقديرا لأهميتها ودورها في الخروج من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، ولن يتأتى هذا إلا بالنهوض بالإنسان ذاته الذي سيقود هذا التقدم.

واضاف انه لا يمكن أن تكون هناك دول حرة مستقلة مزدهرة في ظل مواطنين لا يتمتعون بالحرية والكرامة والحقوق وفي ظل حرمانهم من الإنصاف، ولا يمكن ضمان السلم الخارجي في غياب السلم الداخلي، أي السلم بين ابناء الوطن وبين المواطن والدولة، وبعبارة أخرى، الالتزام بحقوق الإنسان كحق اخلاقي وحق استراتيجي على حد سواء. كما أن استقرار دول المنطقة يتوقف على مدى تطبيقها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما اكد إنشاء هذه المحكمة هام للحاق بركاب العصر وينبغي إتاحة الفرصة للمواطن في المنطقة العربية أن يصل إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان إذا ما استنفد كافة السبل الوطنية للإنصاف.

من جانبه، أكد السيد عبد العزيز آل، رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بالبحرين، أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يعتبر تحولا تاريخيا كبيرا لتعزيز مكانة الأمة العربية بين الأمم، وستكون إضافة حقيقية في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان، لتضاهي المحاكم الأوروبية والافريقية والأمريكيتين، اللواتي سبقتنا في هذا المجال.

من جهته، ابرز رئيس البرلمان العربي، السيد احمد بن محمد الجروان، ان مبادرة القادة العرب في قمة الدوحة في مارس 2013 انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان جاءت منبية لطموحات الشعوب العربية التواقة الى مثل هذه المحكمة التي تعتبر ملاذا يلجا اليه المتضررون من الانتهاكات في مجال حقوق الانسان. وقال "اننا في البرلمان العربي وكممثلين لإرادة الشعوب العربية نقف بقوة خلف دعم انشاء المحكمة تلبية لطموحات الشعوب واستكمالا لمنظومة العدالة الحقوقية في وطننا العربي".

واكد أن الوضع الراهن في الوطن العربي وما تواجهه المنطقة العربية من تحديات جسام متجسدة في اشكال شتى، منها الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وانتهاكه المستمرة لحقوق الانسان العربي والتطور المتسارع في الصراعات والنزاعات في المنطقة، والتحديات الإنتصادية والتنموية الجسيمة التي تواجهها الكثير من الدول العربية وما يترتب عليها من مساس بحقوق الانسان "تدعونا الى النظر في اهمية العمل الانساني والحقوقي بما يفتح المجال واسعا نحو تنمية مجتمعية واقتصادية مستدامة تتوق اليها شعوبنا العربية".

واضاف ان البرلمان العربي لن يدخر جهدا في تسخير كل ما يمتلكه من خبرات اعضائه ودوره المهم دعما لعمل هذه المحكمة، وتنفيذ المقترحات والتوصيات التي ستنبثق عن المؤتمر نحو دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الانسان.

من جانبه، اكد السيد فرج فنيش، رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الانسان، ان المفوضية ترحب بقرار جامعة الدول العربية انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان، وتامل ان تمثل هذه المحكمة لبنة اساسية لحماية حقوق الانسان في الدول العربية.

وابرز اهمية ان تكون عملية مناقشة مشروع النظام الاساسي للمحكمة تشاركية وشفافة وان يفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين وجمعيات القضاة والخبراء لتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم، وان ينص النظام الاساسي للمحكمة بشكل واضح على ان تكون مرجعياتها كافة التزامات الدولة الطرف المعنية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي صدقت عليها او انضمت اليه، وان لا يقتصر اختصاص المحكمة على الميثاق العربي والاتفاقيات العربية الاخرى في مجال حقوق الانسان.

ومن جهته، ابرز السيد محمد الصبار، الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الانظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

يذكر انه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

وقررت القمة العادية ال25 لجامعة الدول العربية المنعقدة بالكويت في مارس الماضي، الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتكليف اللجنة رفيعة المستوى للبت في المسائل المتعلقة بالمشروع وعرض الصياغة النهائية له على اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورة شتنبر 2014 لاعتماده.

وينظم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) بالبحرين، على مدى يومين، بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، وبتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناقش جلسات عمل المؤتمر أوراق عمل تتعلق بالخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ومشروع النظام الأساسي للمحكمة، ودور كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان العربي في إنجاح ودعم عمل هذه المحكمة، ومسيرة الإصلاحات في جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

كما يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض تجارب المحاكم المماثلة، ومرتيات المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق الإنسان حول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتحديد العلاقة بين هذه المحكمة وآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لعام 2013.

المنعطف

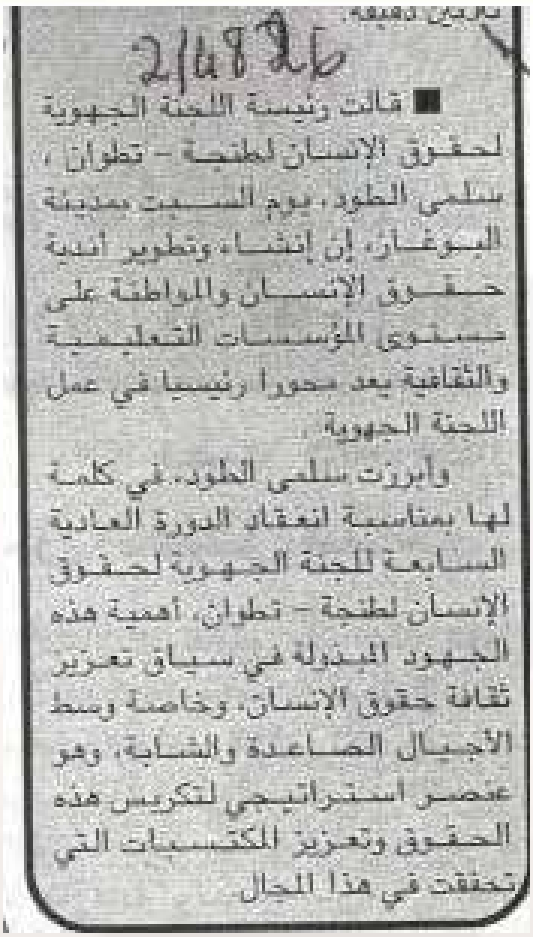

2/6826

■ قالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطنجة - تطوان، سلمى الطود، يوم السبت بمدينة البوغاز، إن إنشاء وتطوير أندية حقوق الإنسان والمواطنة على مستوى المؤسسات التعليمية والثقافية يعد محورا رئيسيا في عمل اللجنة الجهوية.

وأبرزت سلمى الطود، في كلمة لها بمناسبة انعقاد الدورة العادية السابعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطنجة - تطوان، أهمية هذه الجهود المبذولة في سياق تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وخاصة وسط الأجيال الصاعدة والشابة، وهو عنصر استراتيجي لتكريس هذه الحقوق وتعزيز المكتسبات التي تحققت في هذا المجال.

صحيفة
الناس

طنجة.. شكايات سير العدالة تهيمن على عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان

طنجة : توفل الخمليشي

قدمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة، السبت المنصرم، أرقاما تتعلق بحصيلة عمل اللجنة منذ بداية العام الجاري، مسجلة إرتفاعا في عدد الشكايات الذي بلغ 62 شكاية، مبرزة ان القضايا المتعلقة بالمحاكم وذات الطباع الحقوقي تشكل غالبية الشكايات التي توصلت بها اللجنة بطنجة. وأوضحت سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية، خلال أشغال انعقاد الدورة السابعة للجنة،أن معظم الشكايات تتمحور بالأساس حول تظلمات مواطنين من سير العدالة، حيث بلغ عدد الشكايات أمام المحاكم 32% من مجموع الشكايات، تليها شكايات لها طابع حقوقي بـ 23%، بالاضافة إلى الشكايات المتعلقة بالمعاملات مع الإدارات التي بلغت 14%، بينما بلغت نسبة القضايا التي تهم المهاجرين وطالبي اللجوء إلى 14%، وشكايات الفئات الفقيرة والهشة بـ 10%.

واضافت رئيسة اللجنة في السياق ذاته، أن عددا من الشكايات التي توصلت بها اللجنة، عرفت طريقها نحو التسوية بفضل العمل المتواصل والخبرة التي يتمتع بها أعضاء اللجنة الجهوية بطنجة بعد أن قاموا في الفترة الأخيرة بمعالجة ملفات تتشابه في المضمون، مشيرة إلى أن عدد الشكايات التي تتوصل بها اللجنة يشير إلى الحضور الوزان والمصداقية في التعاطي مع تظلمات المواطنين.

كما أكدت، أن اللجنة تعمل من خلال أعضائها على تكريس جهودها من أجل حماية حقوق المهاجرين والنهوض بها وتسوية أوضاعهم، خاصة في طنجة التي تعد مدينة إستقرار وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، بالاضافة إلى العمل على النهوض باوضاع السجون إثر الشكايات التي تتلقاها من سجون الجهة، حيث قامت اللجنة بزيارات للسجن المحلي بطنجة للوقوف على أوضاع السجناء وإعداد تقارير حولها.

انطلاقة أعمال مؤتمر المحكمة العربية لحقوق الإنسان.. العربي:
لجنة من خبراء القانون لوضع مشروع النظام الأساسي

مندوبا عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رعى امس وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة اعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الانسان والذي تنظمه المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بحضور وزراء وشخصيات دولية وممثلين عن منظمات حقوقية وخبراء واكاديميين.

وقال رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان عبدالعزيز ابل ان المبادرة السامية التي اطلقها جلالة الملك لإنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان تعبر عن نظرة حكيمة بشأن استحداث آلية عربية لحقوق الانسان وتضيف بعداً جديداً للعمل العربي المشترك.

واشار ابل في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية بحضور وزير الخارجية الشيخ خالد بن احمد آل خليفة والامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي والامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني ان الدعم العربي لمبادرة انشاء المحكمة جاء ليعزز متانة هذه المبادرة من اجل ان تواكب تطلعات الشعوب وتلبي طموحاتهم في تعزيز ركائز دولة القانون والعدالة والتكافؤ والمساواة واحترام حقوق الانسان.

واعتبر ابل انشاء محكمة عربية تحولا تاريخيا يعزز مكانة الامة العربية بين الامم واضافة جديدة في مجال حقوق الانسان لتضاهي المحاكم الاقليمية الاخرى في العالم. من جانبه دعا الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الى مراجعة وتعديل الميثاق العربي لحقوق الانسان بصورة تتفق مع المواثيق الدولية معتبراً ان ذلك بات مطلباً ملحاً لا يمكن التغاضي عنه او اهماله.

وقال العربي في كلمته ان الميثاق العربي لحقوق الانسان يظل قاصراً عن الايفاء بكل المعايير الدولية لحقوق الانسان.

وقال العربي «يأتي هذا المؤتمر استكمالا لمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالدعوة لإنشاء المحكمة والذي رحب به مجلس الجامعة على مستوى القمة بموجب قراره رقم 573. كما أهنئ المنامة باختيارها عاصمة الشباب العربي لعام 2015».

واضاف «لقد خطونا منذ ذلك الوقت خطوات ايجابية... فتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء لإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة. وعقدت اللجنة رفيعة المستوى خمسة اجتماعات توجت برفع مشروع النظام الأساسي إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في شهر مارس الماضي بدولة الكويت، وقد وافق المجلس من حيث المبدأ على المشروع على أن تستمر اللجنة رفيعة المستوى في جهودها من اجل وضعه في صيغته النهائية وعرضه على اجتماع قادم للمجلس الوزاري. وقد اجتمعت اللجنة مؤخرا في 14-15 من الشهر الحالي وانتهت تماماً من إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي ومن المقرر عرضه على مجلس الجامعة في أقرب فرصة لإقراره حتى يبدأ إنشاء المحكمة التي تكرمت مملكة البحرين وعرضت استضافتها. وهو ما تم الموافقة عليه وفق قرار القمة العربية في دورتها العادية (24) بالدوحة العام الماضي».

وحول اهمية حقوق الانسان قال العربي «تشغل قضية حقوق الإنسان اهتماما بالغا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وقد تضاعفت هذه الأهمية في الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربي بعد سنوات من الإقصاء والتهميش الاجتماعي دفعت بالمواطنين للمطالبة بالإصلاح السياسي والاصلاح الديمقراطي. فالعالم العربي يعيش مرحلة تحول فارقة في تاريخه الحديث، وتغيرات عميقة تقود مسيرتها الشعوب العربية المتطلعة إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على العدل والمساواة والديمقراطية والتكافل الاجتماعي، أي الحكم الرشيد، والذي لا يمكن أن يتحقق في غياب حماية واحترام حقوق الإنسان».

وحول المؤتمر الاقليمي الذي عقد بين الجامعة والمفوضية السامية قال العربي»استضافت الجامعة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان أول مؤتمر إقليمي يعنى بقضايا حقوق الانسان في المنطقة العربية تحت شعار «حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية»، وذلك خلال الفترة من 20-22 مايو من هذا الشهر بمقر جامعة الدول العربية. وسيوفر هذا المؤتمر الاقليمي كل عامين منصة إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين (الحكومات، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، والمجتمع المدني) للتحاور حول أولويات حقوق الإنسان والتحديات التي تواجه الدول العربية».

وحول المنطقة العربية والتحولات التي تشهدها قال العربي» أن المنطقة العربية تشهد حاليا اهتماما غير مسبوق بقضايا حقوق الإنسان تقديرا لأهميتها ودورها في الخروج من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، ولن يتأتى هذا إلا بالنهوض بالإنسان ذاته الذي سيقود هذا التقدم. كما انه نظرا للطفرة الهائلة في وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، فقد أصبح من الصعوبة التستر على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الأشخاص أو المؤسسات أو الأنظمة في ظل تواجد العديد من الهيئات والمؤسسات التي ترصد وتراقب وتفضح هذه الانتهاكات من أجل تقديم مرتكبيها للمحاسبة والمسائلة القانونية بصرف النظر عن مراكزهم».

واضاف «إن قراراتنا تصدر بإرادة سياسية واعية تستهدف التحديث والتطوير، وتستهدي بحقوق الإنسان مسيرة وممارسة، وتبني قواعد نظام عربي جديد يتناغم ويتواءم مع النظام الدولي ويقر قواعده من منطلق ما نراه من مصلحة عامة يجدر تحقيقها لأبناء المنطقة، وتؤكد على أن إنشاء المؤسسات والآليات الإقليمية ليس هدفا يقصد لذاته أو بنيانا يقام للتباهي به، وإنما وسيلة نحو غاية... وهو فيما يتعلق بالمحكمة احترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن انوه إلى أني طالبت مرارا بوقفة مع الذات والإقرار بأن ما تضمنه الميثاق العربي لحقوق الإنسان يظل قاصراً عن الإيفاء بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن مراجعته وتعديله بصورة تتفق مع المواثيق الدولية أصبح مطلباً ملحاً لا يمكن التغاضي عنه أو إهماله لأي سبب كان».

http://www.alayam.com/News/alayam/First/244644

الزياني: تاريخ خالد

من جانبه قال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني ان قرار الجامعة العربية بالموافقة على انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان سيبقى تاريخاً خالداً في ذاكرة المسيرة العربية الرامية لدعم حقوق الانسان.

واشار الزياني الى ان موافقة الجامعة العربية بأن تكون عاصمة خليجية مقراً دائماً لتلك المحكمة لدليل بارز على المكانة الحقوقية التي حظيت بها دول مجلس التعاون في مجال حماية حقوق الانسان.

واكد الزياني على ان مجلس التعاون قد باشر باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لانشاء بعثة دائمة له في جنيف – حيث مقر المنظمات الدولية المتخصصة ومن بينها المفوضية السامية لحقوق الانسان– وسوف يكون مهام البعثة تعزيز التنسيق والتعاون الخليجي المشترك في مجال حقوق الانسان وتوحيد جهود دول المجلس في هذا المجال.

وقال الزياني «ان ماصدر عن المجلس الاعلى في دورته الـ 30 بدولة الكويت عام 2009 بانشاء مكتب لحقوق الانسان بالامانة العامة لدول المجلس ليكون نواة خليجية للانطلاق نحو تعزيز وتوحيد المواقف الخليجية ازاء قضايا حقوق الانسان وابراز انجازات دول المجلس، وتاكيداً لعزم المجلس وتصميمه على الارتقاء بالمستوى الحقوقي والنهضة بالانسان من خلال كفالة حقوقه ووضع اطر قانونية لحمايته».

واضاف» اننا على يقين بأن انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان والشروع مباشرة باعمالها ستشكل مرحلة هامة في الحياة الحقوقية المعاصرة والمستقبلية على المستويين الاقليمي والدولية نظراً لما ستكرسه من مصداقية وشفافية الدول العربية في التعاطي مع المسائل الحقوقية».

المفوضية السامية ترحب

من جانبه رحب رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الانسان، ممثل المفوضية السامية لحقوق الانسان فرج فنيش بقرار الجامعة انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان للتأكيد على اهمية ان ترتقي نصوصها التأسيسية الى مستوى المعايير الدولية وتلك المعتمدة لدى المحاكم الاقليمية الاخرى.

ولفت فنيش في كلمته الى مؤتمر القاهرة الذي يعتبر اول اجتماع مشترك رفيع المستوى بين المفوضية والجامعة مما يجعله خطوة جريئة تؤكد رغبة الجامعة بالانخراط بمسيرة الاصلاح ومواكبة التطورات الهائلة على المستويين الدولي والاقليمي.

وقال فنيش «ان المفوضية تؤكد على عدد من المسائل منها اهمية ان تكون عملية مناقشة مشروع النظام الاساسي للمحكمة تشاركية وشفافة وان يفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين وجمعيات القضاة والخبراء لتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم، وان تاخذ كل الملاحظات بعين الاعتبار. كما ينبغي ان ينص النظام الاساسي للمحكمة بشكل واضح على ان تكون مرجعياتها كافة التزامات الدولة الطرف المعنية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي صدقت عليها او انضمت اليه، وان لا يقتصر اختصاص المحكمة على الميثاق العربي والاتفاقيات العربية الاخرى في مجال حقوق الانسان. كما ينبغي ان لا يقتصر الاختصاص القضائي على الشكاوى الحكومية فقط، وان يتوسع لقبول الشكاوى الفردية سواء مباشرة او عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالصفة الاستشارية، وان لا يقتصر ذلك على مواطني او رعايا الدولة المعنية، ولكن يكون حقا لكل فرد يدعي ان حقوقه تعرضت للانتهاك من طرف الدولة المعنية. وان يتم احترام المساواة بين الرجال والنساء في عملية اختيار القضاة وان ينص النظام الاساسي على مختلف ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وفقا للمعايير الدولية، وان تكفل الدول المعنية وخاصة دولة المقر للضحايا والشهود الحماية اللازمة والتسهيلات المطلوبة للوصول الى المحكمة. وان يشمل النظام الاساسي للمحكمة التزام الدول الاطراف بتنفيذ القرارات الوقائية والاحترازية المؤقتة التي تصدرها المحكمة، بالاضافة الى التزامها بتنفيذ الاحكام النهائية للمحكمة، واقرار الاليات الضامنة بهذا الشان».

واضاف «البحرين قادرة باعتبارها صاحبة المبادرة الدفاع عن هذه المبادئ حتى تكون المحكمة آلية فاعلة نعتز بها جميعا».

فيما اعلن رئيس البرلمان العربي احمد الجروان عن دعم البرلمان لهذا المشروع الكبير الذي من شأنه تعزيز حقوق الانسان في المنطقة العربية.

واشار الجروان الى ان عمل البرلمان العربي نحو تعزيز حقوق الانسان داعياً الى اهمية الاستفادة من التجارب العالمية بمجال حقوق الانسان.

فيما قال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان محمد الصبار ان الاهتمام أن الاهتمام البالغ الذي توليه الشبكة لبناء منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في البلدان العربية، يندرج في إطار الهدف الاستراتيجي للشبكة المتمثل في حماية وتعزيز وتطوير حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

واشار الصبار في كلمته الى أن السعي الحثيث للشبكة للترافع من أجل إخراج نظام أساسي لمحكمة عربية لحقوق الإنسان، تضاهي مثيلاتها من محاكم إقليمية وتتكامل مع مؤسسات القضاء الوطني، وتقوي المنظومة الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ليس إلا إعمالا لإحدى المهام الأساسية للشبكة والمتمثلة في تبادل وتنسيق الآراء والمواقف للمؤسسات الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي حول كل القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقال الصبار»إن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تثمن عاليا مبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين الهادفة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بوصف المحكمة لبنة أساسية في بناء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ستطور بشكل جوهري آليات الانتصاف القضائي بشكل يكمل القضاء الوطني. وباعتبارها آلية أساسية في النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على مستوى الدول الأطراف في الجامعة ستمكن من توفير حماية متقدمة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، على غرار الأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان (الأوربية، الإفريقية والأمريكية)، وفي تكامل ضروري مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان»

واضاف» إن الشبكة لتثمن بنفس المستوى من التقدير، عرض مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة، وتضع الشبكة جميع إمكانيتها وقدراتها رهن إشارة المملكة، عند الاقتضاء، من أجل المساهمة في إخراج هذا المشروع الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود».

وحول التحديات التي لابد التعامل معها في سياق تأسيس محكمة عربية لحقوق الانسان قال الصبار «بعد تتبع الشبكة للمناقشات الجارية بشأن المشروع وكذا دراسة الوثائق الأولية المنتجة من قبل المؤسسات أعضاء الشبكة أو من قبل منظمات دولية غير حكومية وازنة كالفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، اتضح أن مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان يطرح عددا من التحديات القانونية والمنهجية سيما من منظور تقريب مشروع النظام الأساسي من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة. وتتمثل طليعة هذه التحديات في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة: تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية. كما أن مستوى آخر من التحدي يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة. ويحيل مستوى ثالث من التحدي على ضرورة تحيين الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. كما تقيم تلك الاتفاقيات في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها. وهكذا يتضح إذن أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان». referentialnorm

واضاف «هناك مستوى ثانٍ من التحديات يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، فإذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان. ولعل إحدى أهم محاور ترافع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات فيما يتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. علما أن الدراسة المقارنة تبرز أن قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حسب المادة 22 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ينتخبون من قبل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وحسب المادة 53 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ينتخب قضاة المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. بالمقابل فإن الاتحاد الإفريقي اختار حل انتخاب قضاة المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان من قبل المجلس التنفيذي لوزراء الاتحاد الإفريقي، وذلك حسب المادة 7 من البروتوكول بمثابة النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان. وهنا هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية. وإلى أي حد يمكن أن يكون البرلمان العربي بديلاً لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان. وكيف يمكن، في هذا الصدد، أجرأة توجهات العقلنة المؤسساتية التي ارتكز عليها تقرير اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى برئاسة الأخضر الإبراهيمي، المتعلق بإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية. سيما مع أفق احتمال أجرأة التوصية الواردة في التقرير والمتعلقة باقتراح اختيار أعضاء البرلمان العربي بالانتخاب المباشر في البلاد التي تنتخب ممثليها في البرلمانات الوطنية وبالانتخاب من قبل المجالس المشابهة في البلاد التي لم تتبع بعد نظام الانتخاب المباشر، إلى جانب هذه التحديات هناك تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، كيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان».

واضاف «تنتظر الشبكة من هذه الندوة، الخروج بمقترحات قانونية عملية و إجرائية بخصوص هذه التحديات القانونية والمنهجية وتحديات أخرى، كما تتوقع الشبكة أن تشكل هذه الندوة الدولية محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل بدون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان نبتغيها في مستوى تطلعات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية، ولما لا مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان».

الخبر

لجنة حقوق الإنسان الجهوية بطنجة تتمكن من معالجة 62 شكاية خلال أربعة أشهر

طنجة - السعيد قدري

قالت سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة طنجة، أن عدد الشكايات التي توصلت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، منذ بداية السنة الجارية (2014) بلغت نحو 62 شكاية.

وذكرت الطود، خلال عرض ألقته يوم السبت الماضي، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للجمعية، أن أغلب هذه الشكايات تتعلق بتظلمات من سير العدالة، مبرزة أن ارتفاع عدد الشكايات التي تتوصل بها اللجنة يعكس حضورها الوازن على مستوى الجهة، ويؤكد مصداقيتها في التعامل مع تظلمات المواطنين.

رئيسة اللجنة وفي معرض حديثها خلال هذا اللقاء أبرزت أن عددا من القضايا قد عرفت طريقها إلى التسوية بفعل جدية الأعضاء وخبرتهم التي اكتسبوها نتيجة الاحتكاك اليومي مع قضايا المواطنين.

وأوضحت الطود أن نسبة الشكايات التي عرضت أمامها تحتكرها قضايا تتعلق بتظلمات تعرض لها المواطنون بمحاكم الجهة، ووصلت نسبتها إلى 32%، تليها شكايات لها طابع حقوقي بـ 23%، ثم المتعلقة بالمعاملات مع الإدارة ومثلت 14%، فيما وصلت نسبة القضايا التي تهم المهاجرين وطالبي اللجوء إلى 14%، فقضايا الفئة الهشة بـ 10%.

و في السياق نفسه، ذكرت المسؤولة الحقوقية أن اللجنة تستمع إلى الضحايا وتقوم بتوجيههم إلى الجهات المختصة، وفق قاعدة بيانات جديدة، مشيرة إلى أن بعض القاليم الجهة لازالت غائبة، ولم تتوصل اللجنة بشكايات من ساكنتها، لاسيما من سجون القصر الكبير وشفشاون وورزازات، في حين توصلت اللجنة بـ 110 شكايات من سجون طنجة وتطوان والعرائش، وقامت على إثرها بزيارة تفقدية لهذه المؤسسات قبل أن ترسل توصيات لمدراء السجون بها.

تبقى الإشارة إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة شددت خلال هذا اللقاء على ضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين كل حسب تخصصه، بما في ذلك ممثلي فعاليات المجتمع المدني وهيئات القضاة والمحامين ومؤسسة الوسيط والعلماء من أجل المساهمة في إدارة فعالة وتوجيه صحيح ومعالجة سليمة.

EL ASSIMA Post
العاصمة

أرفع مسؤولة أممية لحقوق الإنسان تزور المغرب بدعوة ملكية

1331/1

الرباط: عبد الحميد جبران

حلت "نافي بيلاي" المفوضة السامية لحقوق الإنسان، مساء أمس (الاثنين)، بالمغرب في زيارة رسمية تمتد لأربعة أيام، بحسب ما أعلنت المفوضية، التي قالت إن الزيارة تأتي بدعوة ملكية. مشيرة إلى أن المسؤولة الأممية ستلتقي بجلالة الملك، وهو ما لم تذكره وكالة المغرب العربي للأنباء، التي اكتفت بالإشارة إلى أنها ستلتقي رئيس الحكومة وعدد من الوزراء والحقوقيين، في الوقت الذي أشارت فيه مصادر من المفوضية أنه لم يُحدد لحد أمس، البرنامج الدقيق للقاءات. وكشفت مصادر رسمية أن الهدف من الزيارة هو إطلاع المفوضة بأولويات المغرب، والإصلاحات التي باشرها في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التحضير للدورة الثانية للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان، الذي سيحتضنه المغرب.

وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية عام 2008. وأوضح المصدر ذاته أن "بيلاي" ستجري، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع جلالة الملك، ورئيس الحكومة، ووزراء الشؤون الخارجية والتعاون، والعدل والحريات، والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وممثلي المجتمع المدني.

وقالت هند أبو فلاح، عن المفوضية السامية بالرباط، في تصريح خاص، إن المفوضة السامية "نافي بيلاي"، ستخصص اليوم وغدا، للقاء الوزراء والمسؤولين المكلفين بحقوق الإنسان وباقي الشخصيات الحقوقية والحكومية، مشيرة إلى أن الاستقبال الملكي لها مُبرمج في الزيارة.

وأضافت أبو فلاح أن المفوضة السامية ستعقد، بعد غد (الخميس)، ندوة صحافية في إحدى فنادق الرباط، ستسلط خلالها الضوء على نتائج هذه الزيارة، وخلاصات لقاءاتها مع المسؤولين المغاربة.

من جانبه، أوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللقاء الذي سيجمع ممثلي المجلس مع المفوضة السامية سيركز على أولوياته، والإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى العلاقات التي تربط بين الجانبين وطيدة، من خلال الندوات المشتركة التي تنظم بالمغرب، بالإضافة إلى تعاون المجلس مع مقرات المفوضية السامية في كل من قطر ولبنان، من خلال عدة دورات تكوينية في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. كما أشار إلى الشراكة التي يقيمها المجلس مع المقررين الأمميين لحقوق الإنسان، الذين يعتمدون في زياراتهم ومهامهم حول المغرب على تقارير المجلس، على حد تعبيره.

وأضاف اليزمي، أن المجلس سيركز، خلال اللقاء، على أولوياته الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى مختلف القوانين التنظيمية التي تبقى، في نظره، ضرورية من أجل العدالة والمساواة، والصحافة، وحقوق الإنسان، مؤكداً كذلك على أهمية الإعداد، خلال هذه الزيارة، للدورة الثانية للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان التي سيحتضنها المغرب، بعد الدورة الأولى التي نُظمت خلال العام الماضي بالبرازيل.

ووقع الاختيار، خلال دجنبر من العام الماضي ببرازيليا، على المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وتم الإعلان رسمياً عن هذا الاختيار لاستضافة الدورة القادمة للمنتدى خلال الجلسة الختامية للدورة الأخيرة، من طرف أعضاء اللجنة المنظمة بعد نقاشات ومشاورات تمت بينها وبين أعضاء الوفد المغربي المشارك آنذاك، والذي ضم ممثلين عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعن أحزاب سياسية وبرلمانيين وفعاليات مدنية وحقوقية ونقابية، وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بتندوف، وباحثين جامعيين وإعلاميين.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تحل بالمغرب

11:54 2014/05/27

حلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، أمس الاثنين بالمغرب في زيارة رسمية بدعوة من الحكومة حسب قصاصة اخبارية لوكالة المغرب العربي للانباء، وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

وحسب بيان المفوضية، فإن الزيارة التي ستقوم بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، ستدوم أربعة أيام، ستجري خلالها مباحثات مع رئيس الحكومة عبد الاله ابن كيران، ووزراء الشؤون الخارجية والتعاون، والعدل والحريات، والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.

كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني.

http://www.pjd.ma/actualites-nationale/page-15592

صحيفة الناس

جمعويون وحقوقيون بفم زكيد يشكون ضمان حقهم في الماء للمجلس الوطني لحقوق الانسان

صحيفة الناس

وجهت جمعيات من المجتمع المدني ببلدية فم زكيد بإقليم طاطا شكاية الى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير، فيما اعتبرته مساسا بحقها الدستوري في الماء .

وطالب الموقعون المؤسسة الحقوقية ذاتها بالتدخل العاجل من أجل حماية حق ساكنة البلدية في الماء، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة الكفيلة بالحد من المساس به.

وذكر المشتكون في معرض شكايتهم ان ساكنة بلدية فم زكيد ظلت تعاني الانقطاعات المتكررة للماء منذ سنوات، ازدادت حدتها هذه السنة، كما اتسعت دائرتها بالمنطقة حسب نفس الشكاية. واضافوا بان المستقبل ينذر بصعوبات اكبر للولوج إلى هذه المادة الحيوية بالمنطقة، في ظل ما اعتبروه «غياب لأي اجراءات مطمئنة من قبل الموكول إليهم محليا تامين الولوج المستديم إليه «، خصوصا وان الساكنة مقبلة على فصل الصيف وشهر رمضان. كما افادوا بما اسموه خرقا متواصلا لما تنص عليه المواثيق الدولية والدستور المغربي والقوانين الوطنية من حماية لهذا الحق تحت تاثير ما وصفوه «الانتشار المتزايد للانشطة والمشاريع المستنزفة للماء بدون حسيب ولا رقيب «على حد تعبير الشكاية، في إشارة إلى مشاريع زراعة الدلاح التي غزت المنطقة مؤخرا .

جدير بالذكر ان شكاية مماثلة وجهت الى عامل الاقليم بطاطا كما راسلوا فرقا برلمانية في الموضوع .

وقفة أمام البرلمان للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي 6 أبريل

احتج أول أمس الأحد بالرباط حوالي 200 متظاهر في وقفة احتجاجية طالبوا من خلالها الإفراج عن معتقلي حركة 20 فبراير، الذين اعتقلوا أثناء مشاركتهم في المسيرة التي نظمتها ثلاث نقابات في الـ6 من أبريل الماضي، بعد اتهامهم بتخريب الممتلكات العامة وإحداث الفوضى والعنف ضد العناصر الأمنية.

المحتجون وأقارب المحكومين الذين رددوا شعار «اطلقوا سراح معتقلينا السياسيين» وتم تنظيم الوقفة تحت حراسة عناصر الأمن، التي عملت على مراقبة الوضع عن كثب إلى حين انتهاء الوقفة.

وتتضارب الروايات في ما يتعلق باعتقال ومحاكمة المعتقلين المشاركين في المسيرة النقابية. ففي الوقت الذي وجهت إليهم النيابة العامة تهمة تخريب الممتلكات العامة، وإحداث الفوضى والعنف ضد العناصر الأمنية، اعتبر المحتجون أن سبب الاعتقال راجع بالاساس إلى شعارات المعتقلين المرفوعة خلال ذات المسيرة والموجهة ضد السلطة والنظام، في وقت سبق للعشرات من نشطاء الحركة أن اعتصموا أمام مقر البرلمان بالرباط، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين في المسيرة ذاتها، واصفين الاعتقال بـ«العشوائي في مظاهرات سلمية».

ويذكر أن المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أصدرت الخميس الماضي أحكاما بالحبس النافذ لمدد تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة في حق ثمانية من ناشطي حركة 20 فبراير اعتقلوا خلال مسيرة نقابية بالمدينة.

واعتقل هؤلاء الناشطون خلال مسيرة نظمتها نقابات الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل، بمشاركة نقابات وهيآت سياسية أخرى، للاحتجاج ضد سياسات الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية. وتابعت النيابة العامة المعتقلين بتهمة «إهانة موظف أثناء أداء مهامه»، واثنين آخرين في حالة سراح مؤقت بتهمة «التظاهر بدون ترخيص»، وهو ما نفاه الناشطون أثناء مثولهم أمام النيابة العامة، حيث قالوا إنهم تعرضوا لـ«العنف اللفظي والمادي أثناء الاعتقال».

El Yazami, président du CNDH

4/11/2011

Le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a affirmé, samedi à Rabat, que le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe grâce notamment à la dynamique insufflée par la nouvelle Constitution.

M. Yazami qui s'exprimait lors d'une rencontre-débat sur la conjoncture actuelle au Maroc et dans le monde arabe, organisée par le Centre scientifique arabe des recherches et études humaines, a indiqué que le nombre des associations actives au Maroc dépasse les 50.000.

Et d'ajouter que grâce à la dynamique de la société civile, plusieurs sujets ont été inscrits dans l'agenda politique tels la situation de la femme, l'interdiction de l'emploi des filles dans les foyers, le mariage des mineures et la liberté de la presse.

La dynamique de la société civile, a-t-il expliqué, s'est concrétisée également via la mise en place de plusieurs instances spécialisées, ce qui traduit le renforcement de plus en plus du concept de la citoyenneté, appelant à appuyer cette dynamique notamment par l'adoption d'une loi relative aux associations et la loi sur l'initiative législative.

M. Yazami a indiqué que le Maroc a réalisé une révolution en douceur dans le domaine politique et des droits de l'homme, soulignant que l'orientation pacifique et la dynamique constitutionnelle constituent la pierre angulaire du processus de transition dans le Royaume.

Cette rencontre a notamment porté sur la démocratie à la lumière de la transition, l'égalité homme/femme et la citoyenneté.

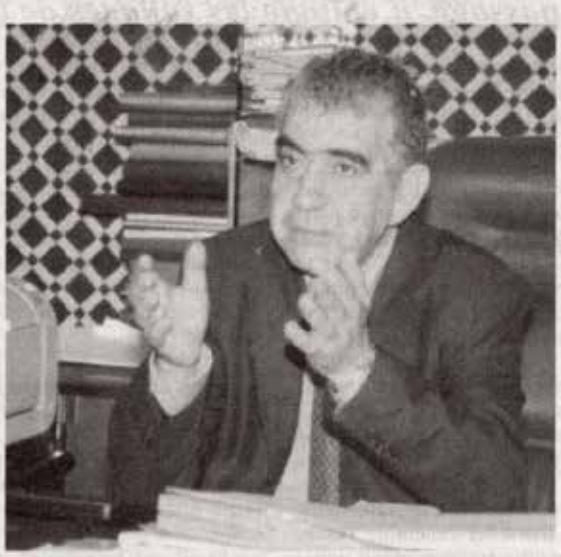

المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية

30/5/13

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السبت الماضي بالرباط، أن المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية.

وأوضح اليزمي، أن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة. وأوضح اليزمي، خلال لقاء حواري نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية للتداول بشأن قضايا فكرية وسياسية وحقوقية تتعلق بالراهن المغربي والعربي، أنه يوجد بالمغرب أكثر من 50 ألف جمعية تنشط في جميع المجالات وتساهم بشكل يومي في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي. وأضاف أنه بفضل دينامية المجتمع المدني تم فرض عدد من المواضيع الحساسة كقضية المرأة والتمييز ومنع تشغيل الفتيات في المنازل وترويج الخاصرة والعنف ضد النساء وقانون حرية الصحافة، في الأجندة السياسية، داعيا إلى عدم إضفاء الطابع الإيديولوجي أو توظيف الدين خلال مناقشة مثل هذه القضايا. وأبرز أن حركية المجتمع المدني تبلورت أيضا من خلال تأسيس عدة مجالس وهيئات مدنية متخصصة، ما يؤشر على الرغبة في ترسيخ مجال المواطنة. وفي نفس الوقت على انتقاد مبطن للعمل السياسي، داعيا إلى دعم هذه الدينامية من خلال إخراج قانون الجمعيات وقانون المباشرة التشريعية وقانون تقديم العرائض إلى حيز الوجود. وأوضح أن المغرب حقق ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي، معتبرا أن العديد من الفعاليات المجتمعية، الداعية بحماس، ما بات يعرف بالربيع العربي، باتت ترغب في جني ثمار التقدم في زمن تاريخي قصير، مع أنه لا يمكن، يضيف المحاضر، أن نزيح معالم مسار حداثي ديمقراطي في بضع سنين، ومن الفاعل الحقوقي أن الترجمة السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية يعد حيز الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن الدستور الذي اعتمده المغرب في سنة 2011 ساهم بشكل كبير في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية، وقد شهور هذا اللقاء الحواري حول أربعة محاور رئيسية. وهي الديمقراطية على ضوء أطروحة الانتقال، والمساواة بين المرأة والرجل، والمواطنة اليوم: التحولات والرهانات، وعناصر الهوية المغربية والمقاربة الممكنة. يشار إلى أن المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تهدف إلى المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ومن أهداف المركز إنتاج الأبحاث والدراسات حول قضايا التنمية والإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في العالم العربي وتقديم توصيات ومقترحات ونتائج علمية في مختلف القضايا الراهنة. ويركز المركز في عمله على عدة مجالات من بينها: الحرية والديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والاقتصاد والتنمية

* اليزمي في ندوة المركز العربي للدراسات و الابحاث

إدريس اليزمي قال إن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة والمغرب به 50 ألف جمعية تساهم في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي

La Sûreté nationale adapte son nouveau siège d'Essaouira aux recommandations du CNDH

Une stratégie d'intervention axée sur un redéploiement efficient des effectifs

Les recommandations du **Conseil national des droits de l'Homme** au sujet des conditions de détention et des interrogatoires ne passeront pas inaperçues pour les autorités sécuritaires à Essaouira qui, à l'occasion du 58ème anniversaire de la Sûreté nationale célébré le 16 mai courant, ont confirmé que leur nouveau siège situé au quartier administratif ouvrira ses portes devant les usagers une fois que ces locaux seront adaptés auxdites recommandations.

Par la même occasion Mohammed Al Amaoui, contrôleur général de la Sûreté nationale à Essaouira, a dressé le bilan de ses services en mettant en avant sa stratégie d'intervention axée sur un redéploiement efficient des effectifs qui assument un rôle anticipatif en vue de lutter contre la criminalité. Des efforts louables fournis au quotidien et qui ont épargné à Mogador, entre autres, certains phénomènes criminels tel le «Tcharmil ».

La préoccupation de la brigade des cavaliers et celle touristique a été encore une fois évoquée par le contrôleur général qui s'est par ailleurs félicité de l'efficacité de la coordination entre les différents corps sécuritaires dans le cadre de l'accompagnement des différents événements sportifs, musicaux, cultuels et culturels qu'abrite Mogador fréquemment.

Chiffres et statistiques à l'appui, le premier responsable de la Sûreté nationale a dressé le bilan des différents services dans le cadre de la lutte contre la criminalité, les atteintes aux mœurs, le trafic des stupéfiants, la sécurité routière, la généralisation de la carte biométrique, ainsi que la sécurisation de l'entourage des établissements scolaires.

Le président du CNDH:

17358/2

Le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a affirmé, samedi à Rabat, que le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe grâce notamment à la dynamique insufflée par la nouvelle Constitution.

M. Yazami qui s'exprimait lors d'une rencontre-débat sur la conjoncture actuelle au Maroc et dans le monde arabe, organisée par le Centre scientifique arabe des recherches et études humaines, a indiqué que le nombre des associations actives au Maroc dépasse les 50.000.

Et d'ajouter que grâce à la dynamique de la société civile, plusieurs sujets ont été inscrits dans l'agenda politique tels la situation de la femme, l'interdiction de l'emploi des filles dans les foyers, le mariage des mineures et la liberté de la presse.

La dynamique de la société civile, a-t-il expliqué, s'est concrétisée également via la mise en place de plusieurs instances spécialisées, ce qui traduit le renforcement de plus en plus du concept de la citoyenneté, appelant à appuyer cette dynamique notamment par l'adoption d'une loi relative aux associations et la loi sur l'initiative législative.

M. Yazami a indiqué que le Maroc a réalisé une révolution en douceur dans le domaine politique et des droits de l'homme, soulignant que l'orientation pacifique et la dynamique constitutionnelle constituent la pierre angulaire du processus de transition dans le Royaume.

Conférence internationale à Manama

Mohamed Sebbar expose les futurs défis de la Cour arabe des droits de l'Homme

153312

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar, a mis l'accent, dimanche à Manama, sur les défis juridiques et méthodologiques auxquels fait face l'élaboration du projet de statut de la Cour arabe des droits de l'Homme, notamment pour le rapprochement de ce projet avec les systèmes des juridictions similaires, rapporte la MAP.

Intervenant à l'ouverture d'une conférence internationale sur la Cour arabe des droits de l'Homme, M. Sebbar a relevé que le challenge le plus important réside dans l'élaboration du statut de cette institution, soulignant qu'il est étroitement lié à la Charte arabe des droits de l'Homme, alors que celle-ci n'a été adoptée que par quatorze pays membres de la Ligue arabe.

Il a également mis en exergue l'importance d'actualiser cette charte pour la mettre en adéquation avec les autres chartes similaires garantissant les droits de l'Homme conformément aux conventions internationales. Le secrétaire général du CNDH a mis l'accent sur la nécessité d'élargir les prérogatives de cette Cour pour permettre aux citoyens et aux organisations non gouvernementales d'ester en justice auprès de cette juridiction. La procédure d'élection des magistrats de la Cour arabe des droits de l'Homme constitue également un défi pour cette nouvelle juridiction, a-t-il poursuivi, s'interrogeant sur l'efficacité d'élire les juges par une des instances de la Ligue arabe.

Il s'est aussi attardé sur la recevabilité des plaintes introduites devant la Cour et sur l'exécution des verdicts prononcés par cette juridiction, mais également sur la possibilité de suivre l'exécution de ces jugements par le Conseil des ministres arabes de la Justice.

M. Sebbar a indiqué que cette conférence, selon le réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, constituera une étape essentielle pour élaborer un plaidoyer en vue de créer une Cour arabe des droits de l'Homme qui sera sans aucun doute un pilier essentiel dans le système régional pour la protection des droits de l'Homme en réponse aux aspirations des peuples. ■

LM.

FONDATEUR : Moulay Ahmed ALAOUI
DIRECTION
DIRECTEUR GÉNÉRAL ET DE LA PUBLICATION : Mohammed HAITAMI
DIRECTEUR DES RÉDACTIONS : Omar DAHBI
DIRECTEUR DÉLÉGUÉ : Kamal EL ALAMI
RÉDACTION
Rédacteur en Chef : El Mahjoub ROUANE
e.rouane@lematin.ma
Directeur de l'Information : Abdelhadi GADI

La haut-commissaire aux droits de l'homme en visite au Maroc

La haut-commissaire aux droits de l'homme, Navi Pillay, est en visite au Maroc pour quatre jours suite à une invitation du gouvernement. Au cours de cette visite, celle-ci prévoit des entretiens avec le chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement et du **Conseil national des droits de l'homme**. C'est la première visite du genre de Navi Pillay depuis sa prise de fonction en tant que haut-commissaire en 2008.

http://www.leseco.ma/actualite/20236-la-haut-commissaire-aux-droits-de-l-homme-en-visite-au-maroc

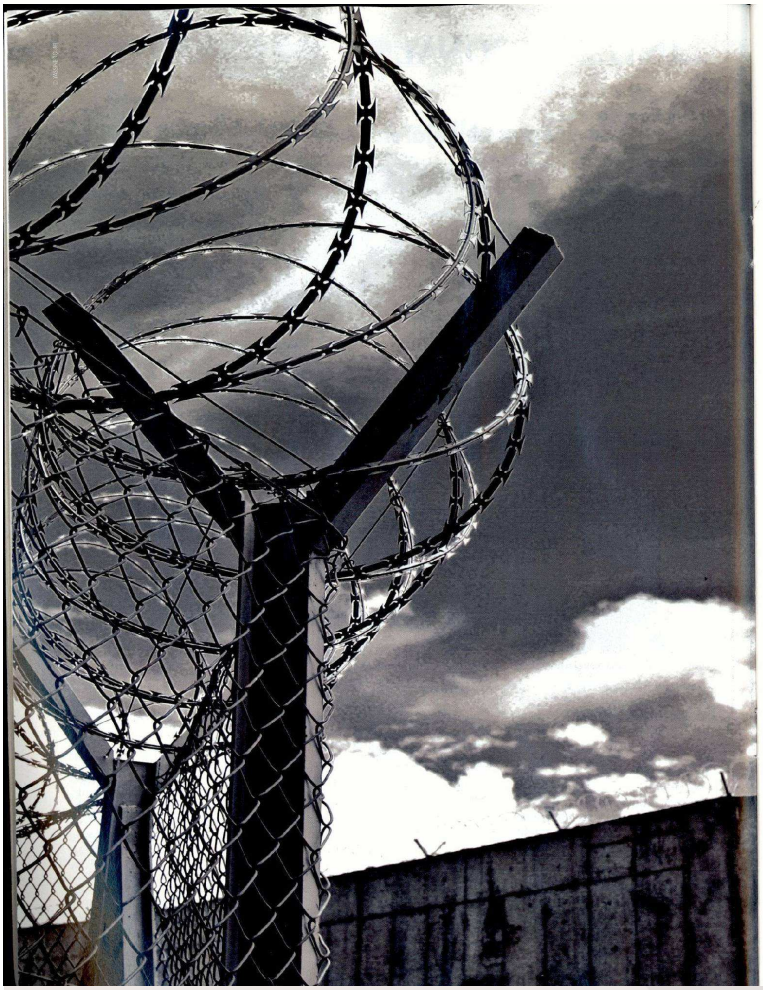

DOSSIER

PAR MOHAMMED BOUDARHAM @MBoudarham

Exclusif
DE L'AUTRE CÔTÉ DES BARREAUX

Première. Jusque-là hermétique aux médias et la presse, l'administration pénitentiaire a ouvert les portes de sept prisons à un groupe de journalistes, dont une équipe de *TelQuel*.

Etat des lieux. La population carcérale s'élève à 73 000 détenus dans tout le pays. Les hommes en constituent l'écrasante majorité.

Conditions. Tous les établissements pénitentiaires sont surpeuplés. Les cas de détention préventive représentent près de la moitié des effectifs.

« *La prison est à l'image de la société. On y trouve tous les profils. En prison, la pire des choses est la stigmatisation et notre mission est de préserver la dignité de tout détenu jusqu'à ce qu'il finisse de purger sa peine* », annonce Thami Oulbacha, secrétaire général de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR). D'ailleurs, dans le nouveau jargon de la maison, on ne doit plus dire « prison », mais « établissement pénitentiaire ». Les mots ont leur poids dans cette administration de 10 000 fonctionnaires, dirigée par un spécialiste de l'analyse du discours, Mohamed Saleh Tamek. Et puis le Maroc n'a pas d'autre choix que d'humaniser ses prisons, qui accueillent aujourd'hui 73 000 détenus. Ses engagements internationaux l'y obligent, et les ONG nationales et internationales sont intraitables sur la question.

Quatre mois après avoir pris les rênes de la DGAPR, Mohamed Saleh Tamek a décidé de permettre à un groupe de journalistes, dont une équipe de *TelQuel*, d'accéder au milieu carcéral. Lors d'un long périple qui nous a menés dans sept établissements pénitentiaires, dont les célèbres Zaki et Oukacha, nous sommes allés à la rencontre des prisonniers et des prisonnières : les pauvres comme les riches, ceux condamnés pour de petits larcins comme ceux qui ont un crime de sang sur la conscience. Reportage en cinq étapes. ■

621/29-35

A Oukacha, les prisonniers s'entassent dans des cellules particulièrement vétustes.

Oukacha, Casablanca

SUPERFICIE : 65 021 M²
CAPACITÉ : 4000 DÉTENUS
EFFECTIF RÉEL : 8645 PRISONNIERS

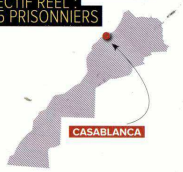

Il fait une chaleur d'enfer en ce mois de mai à Casablanca. Mais l'ambiance est de glace dans les couloirs de la prison de Aïn Sebaâ, surnommée « Oukacha », du nom des anciens propriétaires du terrain sur lequel elle a été bâtie. L'établissement, construit en 1979, est uniquement réservé aux hommes. Dans cette prison, on comprend pourquoi la détention préventive est la bête noire des responsables de la DGAPR.

Sur 8645 prisonniers, le pourcentage de détenus en préventive (pas encore déférés devant la justice ou ayant fait appel) s'élève à 89%. *« La loi nous oblige à accepter toute personne que les autorités nous demandent d'incarcérer »*, explique Mohamed Bendriss, directeur de l'établissement, qui estime que c'est à l'Etat de trouver une solution à ce sempiternel problème. Oukacha est une véritable petite ville, avec sa clinique, son centre de formation, sa propre école et même son centre de dialyse d'une capacité de trois lits. Au total, 1200 détenus poursuivent leur scolarité dans l'école de la prison. *« 13 candidats sur 31 ont eu leur bac en 2013 et le nombre des candidats s'élève à 85 en 2014 »*, affirme un cadre de la prison. Parmi eux, un jeune homme originaire de l'Oriental condamné à 30 ans de prison pour homicide. Il nous raconte qu'il a des problèmes d'estomac, qu'il suit un régime spécial et que la direction de la prison lui facilite la tâche puisqu'il ne doit consommer que des aliments cuits à la vapeur. Ferait-il partie de l'un de ces privilégiés des prisons, ceux qu'on surnomme les VIP ? *« Ici, tous les prisonniers sont traités de manière égale et tout le monde est soumis au régime de l'établissement »*, répond un cadre de la prison. Pour preuve, il nous est révélé, que Karim Zaz, ex-patron de Wana, partage sa cellule avec 31 détenus. Et que Abdelhanine Benallou, ancien patron de l'Office national des aéroports (ONDA), passe ses jours et surtout ses nuits avec 34 compagnons d'infortune. *« Si vous voulez la vérité, la présence de tels détenus est généralement une bonne chose pour leurs codétenus. Ce sont souvent des gens qui reçoivent des tonnes de nourriture et de vêtements et qui partagent avec tout le monde »*, affirme un responsable de cet établissement. Car, en plus de la visite hebdomadaire, chaque prisonnier a le droit de recevoir sa « gouffa » (panier) quotidienne. Cela dépend des moyens dont dispose sa famille. ■

LE POURCENTAGE DE DÉTENUS EN PRÉVENTIVE EST DE 89% À OUKACHA

Salé 1

SUPERFICIE 27 446 M²
CAPACITÉ: 2500 DÉTENUS
EFFECTIF RÉEL : 4468 PRISONNIERS

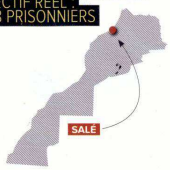

A Salé 1, l'un des deux établissements du complexe « Zaki », nous sommes accueillis par le directeur régional, Hassan Hmina. Comme d'autres prisons, Salé 1 souffre d'un vrai problème de surpopulation, contrairement à Salé 2 qui est moins encombrée, avec seulement 435 détenus. Sauf que nous n'avons pas le droit de visiter ce dernier, *« pour des raisons de sécurité »*, justifie laconiquement un responsable à la DGAPR. Mais on devine ce qui se cache derrière cette consigne. Salé 2 abrite 118 islamistes et les Sahraouis de l'affaire Gdeim Izik. La présence de journalistes n'est donc pas souhaitable. Dans la cour principale de Salé 1, de nouveaux détenus arrivent. D'autres sont embarqués dans des fourgons en direction des tribunaux de la région. Naïma, l'une des gardiennes, nous mène au quartier des femmes. *« Ihtiram!»* (Respect !), crie-t-elle à chaque angle de ce quartier. *« C'est une manière d'avertir les prisonnières de l'arrivée d'hommes, pour respecter leur intimité. D'ailleurs, même le directeur de la prison n'a pas le droit de venir dans ce quartier sans être accompagné d'une gardienne »*, explique Naïma, en poste depuis près de vingt ans et qui semble bien maîtriser son travail. Le quartier des femmes est bien entretenu par ses 176 pensionnaires. Dans une kitchenette, des détenues font mijoter, sur des plaques chauffantes, divers plats. Ici, comme dans toutes les prisons du Maroc, on vit et on mange en communauté. Après avoir visité l'infirmerie et le service dentaire, nous découvrons un centre de formation professionnelle pour les femmes. Les formateurs et le matériel sont fournis par l'Office de la formation professionnelle et de la promotion du travail (OFPPT). Et là aussi, les gardiennes supervisent tout. Khadija, l'une des plus anciennes, affirme ne pas avoir vraiment choisi ce métier : *« Avec une licence en poche et après cinq ans au chômage, j'ai accepté de passer le concours. Mes premières années dans une prison dans le Gharb ont été les plus dures, surtout avec les permanences de nuit »*. Au fil des promotions, les choses s' améliorent. *« Mais il y a toujours cette image de fonctionnaires pourris qui nous colle à la peau. Je ne porte même pas de sac à main en venant au travail pour écarter tout soupçon »*, poursuit Khadija. Pour elle, comme pour ses collègues, ce qui compte est d'avoir la conscience tranquille. *« A la longue, les détenues finissent pas nous considérer comme des soeurs ou des mères. Et le respect est mutuel »*, conclut notre gardienne. ■

Témoignages

ETRE FEMME EN PRISON

Dans le quartier des femmes, il y a de tout. Des prisonnières étrangères recherchées par Interpol, des criminelles, celles qui crient toujours leur innocence, des mamans accompagnées de leurs enfants, des bourgeoises et des «filles du peuple». Dans un dortoir où s'amassent huit âmes, Meriem lit *Le comte de Monte-Cristo* d'Alexandre Dumas. Elle est dans la prison de Salé depuis deux mois. *«Je ne sais pas encore ce qui m'est reproché, ça a un lien avec ma société, il faut appeler mon fiancé pour avoir plus de détails»*, balbutie cette ingénieure de 27 ans. Dans un français parfait, enveloppée dans son précieux châle, elle explique qu'elle a peur de rester en prison, que cette année elle préparait son mariage et son doctorat. Son monde s'est effondré depuis qu'elle est incarcérée. Un désespoir qu'elle partage avec Khadija, autre génération et autre milieu. Cette détenue de 49 ans va bientôt sortir de prison, mais le sentiment d'injustice qu'elle ressent est toujours aussi fort. *« Ma mère est tombée malade, j'ai contacté un 'samsar' pour trouver du travail, il m'a proposé un poste de cuisinière chez des Saoudiens »*, raconte-t-elle. Chez ces riches du Golfe, les prostituées défilent. *«A l'aube, alors que je dormais, la police est entrée et a embarqué tout le monde. Les Saoudiens ont été libérés, les autres filles aussi, et moi j'en ai eu pour 8 mois»*. Toutes ces femmes essayent de se côtoyer paisiblement. *«L'administration sélectionne les chambrées et sait qui mélanger avec qui»*, reconnaît Meriem, qui jure ne pas souffrir de mauvais traitements. Dans le quartier des femmes, il y a aussi Hafida, la quarantaine, qui n'a pas toute sa tête. Instruite, elle se promène avec ses documents personnels sous le bras. *«Mon mari m'a accusée d'adultère, c'est un menteur. Puis il a demandé à la police de m'arrêter. D'autres personnes sont de mèche avec lui»*. Difficile de voir clair dans le discours de cette femme que même les gardiennes disent dérangée. Sous d'autres cieux, sa place aurait été dans un centre médicalisé. Mais dans cet espace fermé, très peu de place pour le réconfort. Il y a pourtant les pleurs de bébés et le bruit des roues de yopala d'enfants dans les couloirs, qui arrivent presque à faire oublier la morosité des lieux. A Salé, six enfants de moins de quatre ans vivent en prison. *«Quand je serai libre, mon enfant pourra enfin découvrir la vie, la vraie»*, espère une maman au regard confiant. ■

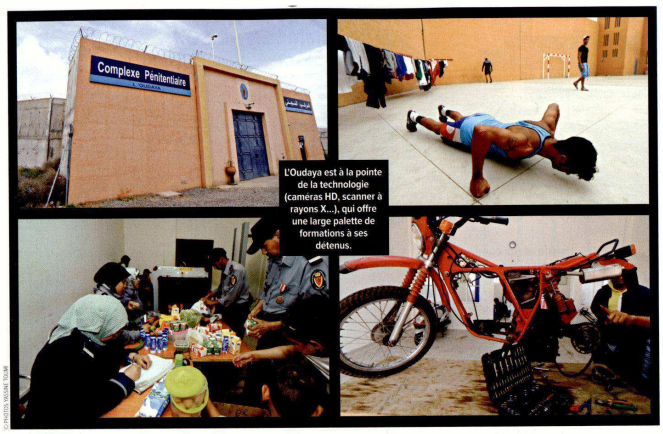

L'Oudaya est à la pointe de la technologie (caméras HD, scanner à rayons X...), qui offre une large palette de formations à ses détenus.

Oudaya1, Marrakech

FAIT PARTIE D'UN COMPLEXE PÉNITENCIER DE 26 HECTARES
CAPACITÉ : 672 DÉTENUS
EFFECTIF RÉEL : 901 PRISONNIERS

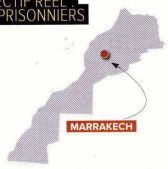

Le complexe pénitentiaire de l'Oudaya comprend quatre établissements. Mais il n'y en a qu'un d'opérationnel, depuis mars 2013. L'ensemble s'étale sur 26 hectares et évoque l'une des prisons du désert américain. L'Oudaya, cette petite commune rurale de la région de Marrakech, est un vrai no man's land. La DGAPR a toutefois prévu d'aménager, à l'extérieur, deux salles d'attente pour les visiteurs. C'est également ici que débutent les premières formalités, comme la vérification des papiers. La première prison de ce complexe est composée de quatre quartiers qui ne communiquent pas entre eux. Le tout est entouré d'une très haute muraille. Bouchta El Faïz, directeur régional, nous fait faire le tour de la prison, mais c'est dans le centre de formation que nous passons le plus de temps. Il accueille 114 stagiaires répartis sur 6 spécialités (elles seront portées à 17 prochainement). Hamid, 22 ans, fait partie des 23 autres détenus qui ont choisi la « mécanique à deux temps ». Et il s'en sort pas mal, après quelques mois d'apprentissage passés à s'acharner sur les mécaniques des motocyclettes comme des grosses cylindrées. Des débouchés après la prison ? « *Une telle main d'oeuvre est très demandée dans cette région où les habitants ont une prédilection particulière pour les deux roues* », répond l'un des formateurs. Les détenus repartent avec un savoir-faire, mais aussi un diplôme délivré par l'OFPPT. « *Leur certificat, comme tous les diplômes délivrés ici, ne porte aucune mention de la prison* », précise Bouchta El Faïz. Ceux qui quittent la prison quelques semaines avant les examens de fin d'année ont même la possibilité de revenir y passer les épreuves finales. A quelques mètres, on retrouve l'atelier « *boulangerie-pâtisserie* ». Ce jour-là, les 20 stagiaires ont préparé des croissants et des cookies. « *Nous ne les encombrons pas trop avec la théorie. La pratique prend 80% du temps de la formation* », souligne un encadrant. Mais il ne faut pas trop idéaliser : une fois libérés, peu d'anciens détenus parviennent à s'en sortir. Un responsable de la DGAPR admet : « *L'attrait de l'argent facile et la mauvaise compagnie, entre autres, ne facilitent pas la réinsertion. De toute manière, en matière de suivi, nous restons loin du compte* ». ■

UNE FOIS LIBÉRÉS, PEU D'ANCIENS DÉTENUS ARRIVENT À SE RÉINSÉRER

Tifelt

SUPERFICIE 1380 M²
CAPACITÉ : 650 DÉTENUS
EFFECTIF RÉEL : 795 PRISONNIERS

Nous sommes à l'entrée de Tiflet, dans l'une des prisons nouvelle génération, opérationnelle depuis mars 2010. L'encadrement est assuré par 120 fonctionnaires, exclusivement des hommes. Nous franchissons un premier portail, puis un second avant d'atteindre une imposante grille. L'enceinte, comme les murs à l'intérieur, sont hérissés de fils de barbelés et les caméras de surveillance sont omniprésentes. Passés tous les filets de sécurité, nous nous trouvons dans la « chasse », un immense espace où tout véhicule est minutieusement fouillé avant de passer, dans l'un ou l'autre sens, la grille de la « détention ». Comme dans les autres prisons, plusieurs formations sont proposées aux détenus. Cela va du dessin de bâtiment à l'électroménager en passant par la plâtrerie. Pour coller à la spécificité de cette région agricole, des espaces ont été réservés à une formation en agriculture. Il s'agit en réalité de deux serres où des arbustes et quelques plantes luttent pour survivre dans une insupportable chaleur en ce début de mai. Dans un hall balayé par une douce brise, quelques détenus sont assis sur des tabourets, cigarette aux lèvres pour certains, une tasse de café à portée de main pour la plupart. Et surtout de la peinture pour tout le monde. Abdellah, artiste peintre dans le civil, a émis le souhait de pouvoir se livrer à son hobby en prison et d'initier ceux de ses codétenus qui le désirent. « *Nous ne pouvions pas refuser, comme nous ne refusons jamais une activité qui contribuera d'abord à alléger le poids de la détention et éventuellement à la réinsertion des détenus* », affirme le directeur de la prison. « *J'ai des codétenus que je forme depuis à peine quatre mois et le résultat est déjà là* », affirme Abdellah en nous montrant quelques tableaux et même des calligraphies, qui seront exposées ultérieurement. Mais tout le monde n'a pas la chance de notre artiste peintre et ses apprentis. La prison de Tiflet abrite plus d'une cinquantaine de détenus salafistes que nous n'avons pas eu le droit de rencontrer. « *Il s'agit de terroristes qui ont du sang sur les mains* », nous confie un responsable de la DGAPR. Vérification faite, on apprend qu'il est question des neuf salafistes qui avaient fui la prison centrale de Kénitra en avril 2008, en plus d'individus directement impliqués dans les attentats du 16 mai 2003. A la prison de Tiflet, qui rappelle les pénitenciers américains situés dans des no man's lands, il est quasiment impossible de tenter une évasion. ■

En prison, dès qu'une porte s'ouvre, cela signifie qu'une autre se referme derrière.

IMPOSSIBLE DE VOIR LES DÉTENUS SALAFISTES QU'ABRITE CETTE PRISON

Chantier

PRISONS NOUVELLE GÉNÉRATION

Depuis quelques années, la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR) a lancé le chantier de construction de nouvelles prisons. Douze établissements ont été édifiés entre 2008 et 2012. D'autres sont en cours de construction. En général, il s'agit de prisons situées en dehors des villes avec une capacité ne dépassant jamais 1400 détenus. L'aspect sécuritaire y est très présent. «*C'est un mix entre le modèle français et le modèle américain, mais avec une touche de marocanité*», explique un responsable de la DGAPR. En plus de la généralisation de la surveillance par caméras, il est aussi question de mettre en place une restauration dans des réfectoires au lieu des repas servis dans les cellules. Que deviendront alors les vieilles prisons, comme Aïn Kadous (Fès), Boulemharez (Marrakech), Zaki (Salé) et Sidi Saïd (Meknès) ? «*Nous sommes en train d'étudier, avec le ministère des Finances, la meilleure manière de tirer profit de l'assiette financière qui sera dégagée*», répond Thami Oulbacha, secrétaire général de la DGAPR. Cela ne risque-t-il pas d'aiguiser les appétits des promoteurs immobiliers? «*Tout mètre carré sera cédé au prix du marché et au plus disant, selon le programme de développement le plus adéquat*», promet notre interlocuteur. ■

Toulal 2, Meknès

SUPERFICIE : 8 HECTARES
CAPACITÉ : 2236 DÉTENUS
EFFECTIF RÉEL : 2558 PRISONNIERS

Cap sur les hauteurs de Meknès, où se trouve la prison Toulal 2, une composante d'un complexe pénitentiaire qui regroupe trois établissements. Les 250 fonctionnaires de cet établissement doivent gérer en moyenne 900 à 1000 visiteurs et 600 paniers par jour. Les récidivistes qui ont déjà fait l'expérience d'une incarcération à Meknès doivent regretter amèrement la prison de Sidi Saïd, une bâtisse vétuste située au centre de la ville ismaélienne et fermée depuis quelques années. Car ici, on ne badine pas avec la sécurité. A Toulal 2, dont les parages sont surveillés par des gendarmes, on ressent vraiment le poids de la prison. L'été commence déjà en mai dans cette région, et c'est l'enfer. Outre les chambres froides, le seul lieu où l'on peut vraiment se rafraîchir est la salle de contrôle où des ingénieurs techniciens gèrent pas moins de 120 caméras de surveillance. *« C'est une technologie américaine et les caméras filment en HD »*, explique l'un d'eux. Braquées sur tous les services de la prison, à l'exception des sanitaires et des cellules, ces caméras dotées d'un système infrarouge ont une longue portée. Elles sont aussi télécommandables et munies d'un excellent zoom. *« Elles sont surtout utiles pour la surveillance des visiteurs et du contenu des paniers qu'ils apportent »*, souligne un cadre de la prison. *« C'est aussi un moyen de dissuader les gardiens de toute éventuelle compromission »*, ajoute, amusé, un de ses collègues. Dans la salle de contrôle, tout le monde est épié grâce à 70 écrans. Les enregistrements sont conservés pendant une période minimale de deux semaines. En tout, pour les as de l'informatique, cela fait un total de 24000 giga hébergés. Coût du marché ? Pas de réponse. Mais il y en a que ces caméras de surveillance ne préoccupent nullement. C'est le cas de Hassan, ancienne terreur des « espoirs » du CODM, l'équipe de foot locale, absorbé par un match avec ses codétenus dans une grande cour. L'objectif est de préparer le prochain tournoi de foot. Existent aussi des concours de psalmodie du Coran ou de poésie. Sur la revue murale de la prison, un détenu a placardé plusieurs poèmes manuscrits à la gloire de Mohammed VI. Peut-être dans l'espoir de s'attirer une grâce... ■

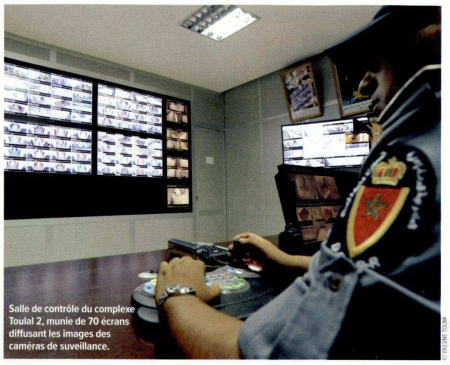
Salle de contrôle du complexe Toulal 2, munie de 70 écrans diffusant les images des caméras de suveillance.

TOULAL 2 ORGANISE UN TOURNOI DE FOOT ET DES CONCOURS DE POÉSIE

Retrouvez plus de photos, de témoignages et des vidéos sur telquel-online.com

Trafic

POUR QUELQUES MORCEAUX DE SHIT

Il y a deux mois, l'épouse d'un détenu salafiste a été prise en flagrant délit alors qu'elle tentait d'introduire trois téléphones portables à la prison de Safi. Elle a été condamnée à un mois de prison ferme. Mais pourquoi des portables? *«Un téléphone vaut en prison dix fois son prix à l'extérieur. C'est un commerce juteux»*, explique un cadre de la DGAPR, qui précise que ce sont les salafistes et leurs familles qui se plaignent le plus des fouilles. Mais il y a un autre produit encore plus prisé et plus coûteux en prison : la drogue. Et toutes les astuces sont bonnes pour faire parvenir un morceau de haschich à un proche purgeant une peine de prison. Finie l'époque où on le glissait dans un livre, un œuf, un fruit ou un pack de lait. Les dernières trouvailles en vogue consistent à cacher la drogue dans les parties intimes des visiteuses. Ou à la coller sous le palais. *«Il nous est arrivé de découvrir des femmes qui passent de la drogue à leurs maris par le bouche à bouche»*, affirme un responsable à la DGAPR. Mais il y a aussi les sandales pour hommes. Bourrées de drogue, puis recousues, il suffit de les échanger avec celles, identiques, du prisonnier lors des visites. La DGAPR a donc commencé à équiper les établissements pénitentiaires de scanners et de portiques. ■

Le profil-type du détenu

98% sont des hommes
86% ont entre 21 et 50 ans
63% sont célibataires
51% ont un niveau scolaire de base
26% sont analphabètes
32% sont condamnés à des peines allant de un mois à un an
45% sont en instance de jugement
53% ont été condamnés pour des délits financiers et trafic de drogue

SOURCE : DGAPR

Bilan

UN LONG CHEMIN À PARCOURIR...

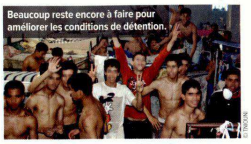
Beaucoup reste encore à faire pour améliorer les conditions de détention.

Nos prisons vont mal et souffrent de nombreux problèmes. Déjà en 2012, un rapport publié par le très officiel Conseil national des droits de l'homme (CNDH) dresse un tableau alarmant sur la situation des prisons au Maroc: atteintes graves à la dignité humaine, enchaînement de détenus aux grilles pendant de longues heures, insultes, brimades et privation de visites... Le rapport, assorti de 100 recommandations, décrit la situation déplorable de la nourriture en milieu carcéral et explique comment prendre une douche hebdomadaire, dans certaines prisons, est un luxe inabordable pour beaucoup de détenus. Dans le même rapport, le CNDH relève que les recommandations préconisées en 2004 par son ancêtre, le CCDH, sont restées lettre morte. Aujourd'hui, l'administration pénitentiaire affirme qu'un grand chemin a été parcouru pour améliorer les conditions de détention d'une population de 73 000 personnes. Mais les faits sont têtus. Les témoignages de gens qui quittent la prison au Maroc sont unanimes: il vaut mieux être riche et protégé, ou bien costaud, pour avoir la paix dans ces véritables jungles. Pour les détenus démunis, il faut faire profil bas, subir de longues journées de corvées et dormir à même le sol. Mais, surtout, prier pour éviter un transfert dans des prisons difficiles comme Outita 2 (Sidi Kacem), Aït Melloul (Agadir) ou Moul El Bergui (Safi). ■

Les commissions régionales du CNDH dans les provinces du sud, "des acteurs professionnels, crédibles et indépendants" (El Yazami)

Rabat- Les commissions régionales mises en place par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans les provinces du sud, sont "des acteurs professionnels, crédibles et indépendants", a indiqué, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Intervenant lors d'une conférence organisée par le club "Diplomacy leaders" de l'Ecole de Gouvernance et d'Economie (EGE) sur "Les horizons stratégiques du Maroc dans la résolution de l'affaire du Sahara", M. El Yazami a souligné que ces commissions reçoivent dans le cadre de leur action quotidienne, les plaintes des citoyens sans discrimination aucune, quelle que soit la personne qui s'adresse à ces institutions et quel que soit son point de vue politique.

Ces instances mènent des investigations de manière professionnelle, a-t-il dit, ajoutant que les efforts consentis par ces commissions sont reconnus de tous, y compris par l'ONU et les délégations étrangères reçues par les responsables de ces antennes, a-t-il indiqué lors de cette rencontre, marquée par la présence de M. André Azoulay, conseiller de SM le Roi.

Ces commissions accordent un intérêt particulier à la propagation de la culture des droits de l'Homme, a ajouté le président du CNDH, faisant état de l'organisation d'une série de séminaires de formation aux droits de l'Homme depuis la mise en place de ces commissions.

Le CNDH, a-t-il dit, a également réalisé, dans le cadre de la promotion des droits culturels, la première anthologie de la musique hassanie avec la participation de cinq groupes emblématiques de cette musique et a créé, en partenariat avec la faculté des Lettres de Rabat-Agdal, l'Office Chérifien des Phosphates et l'Agence de développement des provinces du sud, le Centre des études sahariennes dont le siège a été inauguré à Rabat en février 2013.

Un master des études sahariennes a été également créé, a-t-il ajouté.

Par ailleurs, M. El Yazami a appelé les divers acteurs concernés par la défense de la cause nationale à déployer davantage d'efforts à l'échelle internationale, tout en insistant sur l'impératif d'instaurer une véritable cohérence dans les actions de ces intervenants.

Pour sa part, le chef du cabinet du ministre des affaires étrangères et de la coopération, Lotfi Bouchaâra, a rappelé la genèse du conflit artificiel crée autour de l'intégrité territoriale du Maroc, ses enjeux géostratégiques et ses dimensions régionale et internationale, avant de mettre l'accent sur la nécessité de renforcer l'action de la diplomatie officielle et de s'ouvrir davantage sur la diplomatie parallèle en l'occurrence le parlement et la société civile.

Le but étant la défense des droits légitimes du Maroc et la valorisation à l'international des avancées réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, souvent instrumentalisés par les ennemies de l'intégrité territoriale du Maroc, a-t-il expliqué.

http://www.map.ma/fr/actualites/social/les-commissions-regionales-du-cndh-dans-les-provinces-du-sud-des-acteurs-professio

"La question du Sahara est une question existentielle pour l'avenir de la nation marocaine. Il ne s'agit pas d'une question technique ou mécanique", a-t-il dit, relevant que l'ONU doit prendre au sérieux les efforts du Maroc, à la lumière notamment de la proposition d'autonomie et clarifier le rôle de l'Algérie dans ce conflit.

De son coté, Mme Zineb Haj Bouha, membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE), a axé son intervention sur le modèle de développement des provinces du Sud élaboré par le Conseil.

Elle a souligné que l'élaboration de ce chantier s'est faite sur la base d'une approche participative et transparente ayant impliquée la population locale.

Ce plan vise notamment la création d'une nouvelle dynamique de croissance compétitive, la promotion d'un développement humain inclusif, l'aménagement territorial durable et l'instauration d'une gouvernance locale, a-t- elle souligné.

Le Club "Diplomacy Leaders" a pour vocation de dynamiser et structurer l'engagement des étudiants de l'EGE-Rabat dans la diplomatie internationale.

Il s'assigne également comme objectif de soutenir et encadrer les étudiants, d'organiser la participation à différentes simulations des Nations unies, encadrer les délégations pour maitriser le protocole et procédures onusiens, et donner la chance au plus grand nombre d'étudiants qualifiés à se mettre dans la peau d'un diplomate.

Navi Pillay arrive lundi au Maroc

Genève - Navi Pillay, la Haut-commissaire aux droits de l'Homme, arrive lundi au Maroc pour une visite officielle de quatre jours.

emière visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la coopération, de la justice et des libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme, précise-t-on de même source.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

http://www.medias24.com/A-suivre/11850-La-Haut-commissaire-aux-droits-de-l-Homme-attendue-lundi-au-Maroc.html

http://www.lemag.ma/Navi-Pillay-arrive-lundi-au-Maroc_a83405.html

Navi Pillay arrive lundi au Maroc

Genève - Navi Pillay, la Haut-commissaire aux droits de l'Homme, arrive lundi au Maroc pour une visite officielle de quatre jours.

emière visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la coopération, de la justice et des libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme, précise-t-on de même source.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

http://www.medias24.com/A-suivre/11850-La-Haut-commissaire-aux-droits-de-l-Homme-attendue-lundi-au-Maroc.html

http://www.lemag.ma/Navi-Pillay-arrive-lundi-au-Maroc_a83405.html

La haut-commissaire aux droits de l'homme en visite au Maroc

La haut-commissaire aux droits de l'homme, Navi Pillay, est en visite au Maroc pour quatre jours suite à une invitation du gouvernement. Au cours de cette visite, celle-ci prévoit des entretiens avec le chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement et du **Conseil national des droits de l'homme**. C'est la première visite du genre de Navi Pillay depuis sa prise de fonction en tant que haut-commissaire en 2008.

http://www.leseco.ma/actualite/20236-la-haut-commissaire-aux-droits-de-l-homme-en-visite-au-maroc

Promouvoir les clubs des droits de l'Homme : Axe principal de l'action de la CRDH de Tanger-Tétouan

La promotion des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au niveau des établissements scolaires et culturels constitue un axe principal de l'action de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, a affirmé, samedi à Tanger, la présidente de la commission, Soulma Taoud.Intervenant à l'ouverture de la 7ème session ordinaire de la CRDH, Mme Taoud a souligné l'importance de ces efforts déployés dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme, en particulier auprès des jeunes générations, un volet stratégique pour la consécration de ces droits et la pérennisation des acquis en la matière.A cet effet, la commission s'emploie activement à la mise en œuvre des partenariats réalisés dans ce sens notamment avec l'Académie régionale d'éducation et de formation, l'Université Abdelmalek Essaâdi, l'Institut national des beaux-arts et l'Association des amis du cinéma, a-t-elle ajouté.Mme Taoud a indiqué que la commission consacrera, dans la période à venir, plus d'efforts à la question des universités, dans le but de valoriser la culture des droits de l'Homme et de la gestion de la différence auprès des étudiants, afin de faire face à la recrudescence du phénomène de la violence dans les universités. Sur le plan de la protection des droits de l'Homme, la commission a reçu, depuis la dernière session ordinaire tenue en janvier 2014, quelque 62 plaintes de citoyens, relatives au fonctionnement de la justice (32 pc des plaintes), aux droits élémentaires (23 pc), aux administrations (14 pc), à l'immigration (14 pc) et à la précarité (10 pc), a-t-elle précisé.La commission s'attèle à l'étude de l'ensemble des dossiers soumis, à leur classification selon une nouvelle base de données mise en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et à leur traitement, a dit Mme Taoud, relevant le nombre élevé de plaintes dont l'objet ne rentre pas dans le cadre de la mission de la CRDH.Cette session ordinaire a examiné notamment le bilan de l'action de la commission dans le domaine de la migration, la stratégie de la CRDH relative à l'amélioration de l'action au sein des établissements universitaires et la méthodologie de l'action en matière de lutte contre la violence dans les stades.La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées. La commission, qui couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache, assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional.La promotion des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au niveau des établissements scolaires et culturels constitue un axe principal de l'action de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, a affirmé, samedi à Tanger, la présidente de la commission, Soulma Taoud.Intervenant à l'ouverture de la 7ème session ordinaire de la CRDH, Mme Taoud a souligné l'importance de ces efforts déployés dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme, en particulier auprès des jeunes générations, un volet stratégique pour la consécration de ces droits et la pérennisation des acquis en la matière.A cet effet, la commission s'emploie activement à la mise en œuvre des partenariats réalisés dans ce sens notamment avec l'Académie régionale d'éducation et de formation,

http://www.devanture.net/news.php?id=128529

l'Université Abdelmalek Essaâdi, l'Institut national des beaux-arts et l'Association des amis du cinéma, a-t-elle ajouté.Mme Taoud a indiqué que la commission consacrera, dans la période à venir, plus d'efforts à la question des universités, dans le but de valoriser la culture des droits de l'Homme et de la gestion de la différence auprès des étudiants, afin de faire face à la recrudescence du phénomène de la violence dans les universités. Sur le plan de la protection des droits de l'Homme, la commission a reçu, depuis la dernière session ordinaire tenue en janvier 2014, quelque 62 plaintes de citoyens, relatives au fonctionnement de la justice (32 pc des plaintes), aux droits élémentaires (23 pc), aux administrations (14 pc), à l'immigration (14 pc) et à la précarité (10 pc), a-t-elle précisé.La commission s'attèle à l'étude de l'ensemble des dossiers soumis, à leur classification selon une nouvelle base de données mise en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et à leur traitement, a dit Mme Taoud, relevant le nombre élevé de plaintes dont l'objet ne rentre pas dans le cadre de la mission de la CRDH.Cette session ordinaire a examiné notamment le bilan de l'action de la commission dans le domaine de la migration, la stratégie de la CRDH relative à l'amélioration de l'action au sein des établissements universitaires et la méthodologie de l'action en matière de lutte contre la violence dans les stades.La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées. La commission, qui couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache, assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional.

Navi Pillay arrive lundi au Maroc

Genève - Navi Pillay, la Haut-commissaire aux droits de l'Homme, arrive lundi au Maroc pour une visite officielle de quatre jours.

emière visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la coopération, de la justice et des libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme, précise-t-on de même source.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

http://www.medias24.com/A-suivre/11850-La-Haut-commissaire-aux-droits-de-l-Homme-attendue-lundi-au-Maroc.html

http://www.lemag.ma/Navi-Pillay-arrive-lundi-au-Maroc_a83405.html